جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

عجز رئيس الدولة عن ممارسة اختصاصاته الدستورية

- دراسة مقارنة -

رسالة قدّمها الطالب

عادل حسن مطشر البدري

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. د عمار طارق عبد العزيز

١٤٤٠هـ ٢٠١٨م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ
وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن
تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة آل عمران / الآية(٢٦)

الإهداء:

إلـــــــى.....

معلمي الأول وقدوتي في الحياة ..... **أبي**(**حفظه اللّه**).

شجرتي التي لا تذبل والظل الذي آوي اليه في كل حين..... **أمي** (**حفظها اللّه**).

من بنيت معهم أجمل أحلامي وأمنياتي .....(**إخوتي وأخواتي**).

الجوهرة المضيئة ، والدرّة المصونة ، واللؤلؤة المكنونة .....(**زوجتي**).

الزهور المتفتحة وزينتي في الحياة الدنيا..... (**أولادي**).

اليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.....

الباحث
عادل البدري

شكر وتقدير

الشكر لله ، والحمد له وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله الطيبين الطاهرين ...

لا يسعني وانا انتهي من اعداد هذه الرسالة، الا أن اتقدم بجزيل شكري وامتناني الى استاذي الفاضل (أ.د. عمار طارق عبد العزيز) الذي تفضل بالأشراف على رسالتي وقدم لي يد العون والمساعدة في اتمام هذا الجهد المبارك، واتقدم كذلك بالشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتور كاظم علي الجنابي لمساندتي وإرشادي طيل فترة البحث ، والى روح استاذي ومعلمي المغفور له الدكتور عصام العطية (رحمه الله)، كما أتقدم بالشكر والامتنان الى القائمين على ادارة معهد العلمين للدراسات العليا ، واخص منهم الدكتور ابراهيم بحر العلوم ، والدكتور عباس عبود عباس ، والدكتور علي سعد عمران رئيس قسم القانون، و م .م نجلاء ، وزملاء الدراسة . كما أتوجه بالشكر والتقدير الى أخي و زميلي السيد عيد عويد مرضي الجنابي ، لمساعدتي في بعض المصادر التي تهم البحث . كما أتوجه بالشكر إلى العاملين في مكتبة وزارة الثقافة والإعلام ومكتبة كلية القانون والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ، وذلك لتزويدي بالمصادر المهمة التي تهم موضوع الدراسة. وأتقدم بالشكر والامتنان إلى الأخ سيف عويد مرضي لطباعة الرسالة، و أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي علي ومحمد ، وذلك لدعمهم المتواصل طيل مدة الدراسة . كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى المقومين العلمي واللغوي ورئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين .

واخيرا شكري وتقديري لكل من اسهم في تسديد خطوات الباحث بمشورة او نصيحة او مصدر او دعاء.

الباحث

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر المنتجبين.

تتفق جميع النظم القانونية السائدة في العالم على أن يكون رئيس لكل دولة ، في سبيل تأمين النظام وحسن سير المؤسسات السياسية ، إذ يعد وجود الرئيس أو الحاكم بمثابة تقليد سارت عليه الجماعات البشرية منذ نشوئها.

وقد مرت مكانة رئيس الدولة بمراحل مختلفة تطورت من خلالها متأثرة بما يحيط بكل مرحلة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد كانت الدولة تتجسد في شخص الملك دون أي فصل يذكر بين أي سلطة سياسية والملك ذاته في ظل الملكية المطلقة ، ولكن هذه الصلاحيات والسلطات الواسعة الممنوحة للملك صاحب السيادة انتهت إلى الفصل بين السلطات الممنوحة للملك والسلطة السياسية بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، إذ قيل حينها أن السيادة تكون للأمة وذلك بعَدّها شخصاً معنوياً مستقلاً عن بقية الأفراد المكونين له ، وهذا أفضى إلى تقييد صلاحياته وسلطاته وذلك نتيجة خضوعها للقانون، وتتباين تلك الصلاحيات والسلطات تقيداً وإطلاقاً تبعاً لطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة ، وتباين بذلك دور ومركز رئيس الدولة ، وقد يعجز رئيس الدولة عن اتيان مهام عمله كأي فرد من أفراد المجتمع ، لذا حرصت بعض الأنظمة الدستورية على تنظيم حالة العجز

الرئاسي صراحة في حين نظَّمتها أخرى بصورة ضمنية ، ورتَّبت على ذلك آثاراً عند تحقق عجزه عن المنصب .

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**١ - ٤**
مبحث تمهيدي : اختصاصات رئيس الدولة في الأنظمة السياسية	٥ - ٣١
المطلب الاول : اختصاصات رئيس الدولة في الأنظمة النيابية المقارنة	٦ - ١٩
الفرع الاول : اختصاصات الملك في بريطانيا	٦ - ٩
الفرع الثاني : اختصاصات رئيس الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية	١٠ - ١٣
الفرع الثالث : اختصاصات رئيس الدولة في النظامين الفرنسي والمصري	١٣ - ١٧
الفرع الرابع : اختصاصات رئيس الدولة في سويسرا	١٨ - ١٩
المطلب الثاني : اختصاصات رئيس الدولة في النظام الدستوري العراقي	٢٠ - ٣١
الفرع الأول : اختصاصات الملك في القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥	٢٠–٢٣
الفرع الثاني : اختصاصات رئيس الدولة في دساتير الانقلابات العسكرية	٢٣ - ٢٧
الفرع الثالث : اختصاصات رئيس الدولة في الدساتير الاتحادية	٢٧ - ٣١
الفصل الأول : مفهوم عجز رئيس الدولة	**٣٢ - ٧٣**
المبحث الأول : ماهية عجز رئيس الدولة	٣٣ - ٥٤
المطلب الأول : تعريف العجز الرئاسي	٣٣ - ٣٦
الفرع الأول : تعريف العجز لغة	٣٣ - ٣٤
الفرع الثاني : تعريف العجز اصطلاحاً	٣٤ - ٣٦
المطلب الثاني : أنواع العجز الرئاسي	٣٦ - ٥٤
الفرع الأول : العجز الصحي	٣٧ - ٤٠
الفرع الثاني : العجز القانوني	٤٠ - ٥٠
الفرع الثالث : العجز السياسي والمعنوي	٥٠ - ٥٤
المبحث الثاني : تمييز العجز الرئاسي عن غيره من المفاهيم	٥٤ - ٧٣
المطلب الأول : تمييز حالة العجز عن الاستقالة	٥٤ - ٦٠
الفرع الأول : مفهوم الاستقالة	٥٤ - ٥٥
الفرع الثاني : صور الاستقالة	٥٥ - ٦٠
المطلب الثاني : تمييز حالة العجز عن العزل	٦١ - ٦٩
الفرع الأول : مفهوم العزل	٦١ - ٦٢
الفرع الثاني : جهة العزل وآليات اقراره	٦٢ - ٦٩
المطلب الثالث : تمييز حالة العجز عن الوفاة	٦٩ - ٧٣

الفرع الأول : مفهوم الوفاة	٧٠ - ٧١
الفرع الثاني : حالات الوفاة	٧١ - ٧٣
الفصل الثاني: الأحكام الدستورية المنظمة للعجز الرئاسي	**٧٤ - ١٠٧**
المبحث الأول: التنظيم الدستوري للعجز الرئاسي	٧٥ــ ٩٨
المطلب الاول: التنظيم الدستوري للعجز الرئاسي صراحة	٧٥ - ٨٠
الفرع الأول : التنظيم الدستوري لحالتي العجز الرئاسي صراحة	٧٦ - ٧٩
الفرع الثاني : التنظيم الدستوري لحالة العجز الرئاسي الدائم صراحة	٧٩ - ٨٠
المطلب الثاني: التنظيم الدستوري للعجز الرئاسي ضمناً	٨١ - ٨٩
الفرع الأول : التنظيم الدستوري الضمني للعجز الرئاسي في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ .	٨١ - ٨٣
الفرع الثاني : التنظيم الدستوري الضمني للعجز الرئاسي في العراق	٨٣ - ٨٩
المبحث الثاني : الآثار المترتبة على ثبوت العجز الرئاسي	٩٠ - ١٠٧
المطلب الاول : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في الأنظمة المقارنة	٩٠ - ١٠٠
الفرع الأول : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في دستور الولايات المتحدة الأمريكية .	٩١ - ٩٣
الفرع الثاني : الآثار المترتبة على العجز الملكي في قانون الوصاية على العرش البريطاني	٩٤ - ٩٥
الفرع الثالث : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨	٩٥ - ٩٨
الفرع الرابع : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في الدستور المصري لعام ٢٠١٢ المعدل	٩٨ - ١٠٠
المطلب الثاني : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في دساتير العراق	١٠٠ - ١٠٧
الفرع الأول : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ .	١٠٠ - ١٠٢
الفرع الثاني : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في دساتير الانقلابات العسكرية	١٠٢ - ١٠٤
الفرع الثالث : الآثار المترتبة على العجز الرئاسي في دستور جمهورية العراق الاتحادي لعام ٢٠٠٥	١٠٥ - ١٠٧
الخاتمة	**١٠٨ - ١١٢**
المصادر	**١١٣ - ١٢٣**